|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu-old | الاتحـــاد  الدولـــي  للاتصـــالات | **SG3‑C194‑A** |
| **قطــاع تقييـس الاتصــالات**فترة الدراسة 2020‑2017 | **لجنة الدراسات 3** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| **المسألة (المسائل):** | 11/3 | جنيف، 18-9 أبريل 2018 |
| **مساهمة** |
| **المصدر:** | الولايات المتحدة الأمريكية |
| **العنوان:** | ردّ على الوثيقة المؤقتة TD10/WP3 - مشروع توصية جديدة لقطاع تقييس الاتصالات D.DigID: إطار سياسة عامة تشمل المبادئ للبنية التحتية للهوية الرقمية |
| **الغرض:** | مقترح |
|  |  |  |
| **للاتصال:** | Paul B. Najarianوزارة الخارجية الأمريكيةالولايات المتحدة الأمريكية | الهاتف: +1 (202) 647-7847البريد الإلكتروني: najarianpb@state.gov |
| **للاتصال:** | Carl R. Frankالإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات الولايات المتحدة الأمريكية | الهاتف: +1 (202) 482-0390البريد الإلكتروني: cfrank@ntia.doc.gov |

|  |  |
| --- | --- |
| **كلمات أساسية:** | المسألة 11/3؛ البنية التحتية للهوية الرقمية؛ **مشروع توصية؛ محلي** |
| **ملخص:** | يتمثل اختصاص قطاع تقييس الاتصالات في معالجة القضايا الدولية. غير أن مشروع التوصية الجديدة لقطاع تقييس الاتصالات D.DigID هو وصف لحل وطني للاستيقان. والتوصية التي تستند إلى نهج وطني متبع في بلد واحد تُعدّ توصية غير ملائمة ولا تتفق مع دور الاتحاد الدولي للاتصالات. وهي، للسبب نفسه، لا تنتمي إلى نوع حالات الاستخدام التي تسعى إلى دراستها لجنة الدراسات 17. وبالتالي فإن النص الحالي غير مناسب وغير مستقر وغير مدروس. |
|  |  |

المناقشة

يستند نص الوثيقة المؤقتة [TD10/WP3](https://www.itu.int/dms_inf/itu-t/md/17/sg03/td/180409/WP3/T17-SG03-180409-TD-WP3-0010%21%21MSW-E.docx) إلى جمع عدة بنود مستمدة من اجتماع لجنة الدراسات 3 في أبريل 2017: الوثيقة المؤقتة [TD2 (WP3/3)](https://www.itu.int/md/T17-SG03-170405-TD-WP3-0002/en)، والمساهمة [C238](https://www.itu.int/md/T13-SG03-C-0238/en) (من فترة الدراسة 2016-2013)، وبيان الاتصال (LS) المرسل إلى لجنة الدراسات 17 والوارد في الوثيقة المؤقتة [TD376](https://www.itu.int/md/T13-SG03-160222-TD-PLEN-0376/en) (2016‑2013)، وبيان الاتصال الوارد في الوثيقة المؤقتة [TD3-GEN](https://www.itu.int/md/T17-SG03-170405-TD-GEN-0003/en) كردّ من لجنة الدراسات 17. ومع ذلك، ففي العام الماضي نظر عدد من الدول الأعضاء إلى المشروع بقلق نظراً إلى أن الوصف الذي يقدمه للنظام يكتسي الطابع الوطني، لا الدولي، وبالتالي لا يُعدّ مناسباً لعمل لجنة الدراسات 3 ولا لأن يشكل "حالة استخدام" بالنسبة للجنة الدراسات 17.

ويساور الولايات المتحدة قلق من أن النص الحالي قد يسبب التباساً مماثلاً، وذلك لثلاثة أسباب: (1) أن النص يستمر بوصف نظام وطني، وهو أمر يقع خارج نطاق مهمة لجنة الدراسات هذه؛ (2) وأن الأنظمة الوطنية لتعرّف الهوية لا تمثل بالنسبة للجنة الدراسات 17 "حالات استخدام" مفيدة للهوية الرقمية؛ (3) وأن طرق حماية البيانات الشخصية تختلف باختلاف الدول الأعضاء.

*الأمر الأول والأهم* هو أن مقدمة الوثيقة المؤقتة TD10/WP3 توضح أنها تتناول نظاماً "محمولاً وطنياً" للتحقق من الهوية يمكن استعماله لتوزيع الإعانات الحكومية أو تحصيل الضرائب. فكلمة "دولي" لا تظهر أبداً في مشروع التوصية. ومع ذلك، ووفقاً للحكم 193 من المادة 14 من الاتفاقية، ينبغي أن تقوم لجان الدراسات في مكتب تقييس الاتصالات "بتقييس الاتصالات *على الصعيد العالمي*" (التشديد مضاف). يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن المعالجة الحاسوبية للاستيقان تصلح لأن تطلق عليه صفة "الاتصالات".[[1]](#footnote-1) أخيراً، لا تظهر في النص عبارة "قابل للتشغيل البيني". وهذا سبب وجيه: لأن أنظمة الاستيقان *ليست* مصمّمة لأن تكون قابلة للتشغيل البيني، عادةً لأسباب أمنية وطنية. ومع ذلك، فإن هذا المشروع، بوصفه نظاماً وطنياً قائماً بذاته، لا يحقق الهدف الأساسي للاتحاد: وهو السعي من أجل "عالم مترابط" والنهوض به، عملاً بالقسم 1.2 من الملحق 2 بالقرار 71 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014.

بناءً على ذلك، وحسبما قرأناه، لا تتسم الوثيقة المؤقتة TD10/WP3 ونظام الاستيقان المحلي الوارد فيها بطابع الاتصالات أو الترابط أو الطابع العالمي. وعليه يبدو أن النص الحالي يخرج عن نطاق عمل لجنة الدراسات 3 وولاية الاتحاد.

*ثانياً*، لسنا متأكدين مما إذا كان هذه النص يلبي توجهات فرقة العمل. فقد طلب [تقرير فرقة العمل 3/3 لعام 2017 (القسم 1.3.3)](https://www.itu.int/dms_ties/itu-t/md/17/sg03/r/T17-SG03-R-0004%21%21MSW-E.docx) إلى المقِّرر أن ينظر في بيان الاتصال الوارد من لجنة الدراسات 17، [ومشروع "حالات استخدام" موصى بها للجنة الدراسات 17](https://www.itu.int/md/T17-SG03-170405-TD-GEN-0003/en)؛ [ويفترض بهذه الأخيرة أن تضع المعايير الضرورية](https://www.itu.int/md/T17-SG03-170405-TD-GEN-0003/en). ومع أن لجنة الدراسات 17 هي لجنة الدراسات الرئيسية المعنية بإدارة الهوية، بما في ذلك القياس الحيوي عن بُعد، فإنها تسعى للحصول على حالات استخدام *دولية*؛ ولسنا على علم بأن لجنة الدراسات 17 تدرس أنظمة محلية صرفة.

*ثالثاً*، تختلف سُبُل حماية معلومات الاستيقان داخل الحدود الخاصة بالدول باختلاف الدول الأعضاء، بما في ذلك المعلومات المحدِّدة لهوية الشخص (PII). لذلك لا يمكن إطلاقاً لأي نظام استيقان أن يكون عالمياً. وبالفعل، فقد تتغير القوانين المحلية مع الوقت، ما قد يفرض إجراء تغييرات مكلفة ومتوافقة عكسياً في أي نظام للقياس الحيوي. وهذا ما يجعل توصية لجنة الدراسات 3 مسألة شائكة.

وباختصار، فإن الوثيقة المؤقتة TD10/WP3 لا تعدو كونها وصفاً لحالة استخدام محلية. ومع أنها قد تشكل نظاماً ممتازاً، لكن حالة الاستخدام المحلية ينبغي ألا تصبح تلقائياً مشروع توصية. وعليه فإن هذا النص ليس مناسباً أو مستقراً أو مدروساً.

وتطلب الولايات المتحدة إتاحة هذه المساهمة لعامة الجمهور دون قيود.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. استخدمت هذه الكلمة مرة واحدة فقط في الوثيقة المؤقتة TD10/WP3، وتحديداً في الملخص. [↑](#footnote-ref-1)